رؤية حكومية لمعالجة واقع الشركات المدمرة من جراء الإرهاب

عرنوس: اختيار الكفاءات الأكثر قدرة على إدارة الشركات الإنتاجية المحدثة بعملية الدمج

وزير الصناعة لـ«الوطن»: بعد دمج النسيجية والأقطان توجه لدمج الغذائية والسكر

• تعويض الصحفيين ١٣ بالمئة منها ٨ بالمئة طبيعة عمل والباقي للإجهاد

• جوخدار: لدينا منتجات وطنية نفخر بها وقادرة على المنافسة عالمياً

هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أهمية الحرص على اختيار الكفاءات الأكثر قدرة على إدارة الشركات الإنتاجية المحدثة نتيجة عملية الدمج في عدد من القطاعات بما يحقق الغاية المرجوة من هذا الإحداث لناحية إطلاق وتعزيز العملية الإنتاجية وتطوير عمل الشركات، مبيناً ضرورة العمل على إعداد رؤية واضحة وبرنامج تنفيذي لتنشيط الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية من مختلف المنتجات بعد تأمين الاكتفاء في السوق المحلية.

وناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس إعداد رؤية متكاملة لمعالجة واقع الشركات المدمرة جراء الإرهاب وفق أولوية إعادة تأهيل الشركات المتضررة جزئياً، وذلك بهدف تنشيط العملية الإنتاجية واستثمار الكوادر البشرية والإمكانات المادية المتوافرة بالشكل الأمثل.

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد لـ«الوطن» أن هناك خطوات مهمة قادمة يتم العمل عليها بعد إصدار المرسوم التشريعي رقم (١١) لعام ٢٠٢٤ المتضمن إحداث الشركة العامة للصناعات النسيجية التي حلت محل كل من المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، موضحاً أن الوزارة قامت بتشكيل فرق عمل من كل من المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لإعداد الميزانية الافتتاحية لهذه الشركة.

ولفت الوزير إلى أنه وعلى التوازي مباشرة تقوم الفرق المختصة في مديرية التنمية في الوزارة وبالتنسيق مع وزارة التنمية بإعداد الهيكل التنظيمي لهذه الشركة والملكيات العددية، وذلك ضمن مسار إعادة الهيكلة وتطوير البنى الإدارية لمؤسسات الدولة.

وأشار الوزير جوخدار إلى أنه يتم العمل لإنجاز هذه الأمور وإطلاق الشركة العامة للصناعات النسيجية بأقصى سرعة ممكنة والتي تهدف إلى كفاءة وجودة المواد الأولية والإنتاج النهائي من خلال تطوير الأصناف الحالية وتمكين الشركة من القدرة على إنتاج أصناف ومنتجات جديدة، بما يسهم في زيادة القدرة التنافسية وإيجاد فرص تنمية جديدة في الصناعات النسيجية.

وقال الوزير: عملياً لدينا مشروعات أخرى يتم العمل عليها وهي متعلقة بدمج الشركة العامة للصناعات الغذائية والشركة العامة للسكر لإطلاق شركة جديدة تسمى الشركة العامة للصناعات الغذائية وهي قيد الدراسة حالياً.. وحول أهمية الدمج قال: إن مشروع دمج الشركات التي تعتمد على تشابه الاختصاص والنشاط الصناعي سيحقق مرونة وفاعلية في الأداء ويضمن السرعة في اتخاذ القرار، موضحاً أن دمج الشركات الغذائية سوف يسهم في رفع جودة المنتجات وإيجاد فرص نمو جديدة.

وبالعودة إلى الجلسة، وافق مجلس الوزراء على رفع تعويض الطبيعة الخاصة للوظائف والأعمال للصحفيين العاملين في الجهات العامة والمسجلين في جدول الصحفيين العاملين لدى اتحاد الصحفيين المستدامة وتأمين المزيد من فرص العمل.

واعتمد مجلس الوزراء إستراتيجية وزارة الإعلام لتطوير قطاع الإعلام التي تتضمن التوجه نحو بناء إعلام ريادي في قيمه وأدائه والاستثمار في القوى البشرية وتوفير البيئة المحفزة للإبداع والارتقاء بأداء الإعلاميين والالتزام بتقديم خدمات إعلامية ذات فعالية وكفاءة عالية، ورفع الجاذبية الاستثمارية للمؤسسات الإعلامية وتحسين جودة محتواها بالتوازي مع تعزيز كفاءة كوادرها، بالإضافة إلى تطوير هذا القطاع كمجال استثماري غني بالفرص يؤدي دوراً في تنويع الدخل الوطني ليصبح أحد مكونات القاعدة المتنوعة للأنشطة الاقتصادية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي.

واستعرض المجلس واقع إنتاج المداجن من البيض والفروج وسلسلة الإجراءات الحكومية المتخذة لدعم هذا القطاع من خلال تأمين كميات كافية من الأعلاف وتأمين المحروقات للمربين من خلال البطاقة الإلكترونية، وتسهيل دخول العديد من المداجن الجديدة بالإنتاج ما ساهم في زيادة إنتاج مادة البيض.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالضابطة الجراحية وإلغاء القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٦ بما يضمن الحفاظ على الثروة الحراجية وتنظيم عمل الضابطة الحراجية ومنحها كامل الصلاحيات العدلية لتمكينها من تنفيذ المهام الموكلة إليها، وتوضيح وتبسيط إجراءات وآليات عملها، وتشكيل المخافر والمحارس الحراجية وتحديد ملاكها العددي.

ووافق المجلس على قرار بتحديد قواعد وأسس تخصيص حراج الدولة للجهات العامة لأغراض خدمية، وعلى عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

توقعات بانخفاض أسعار اللحوم مع بداية الربيع

لجنة مصدري الأغنام لـ«الوطن»: توقعات ببدء التصدير خلال نيسان

دمشق تستهلك ٢٠٠ طن دجاج و٣٥ طن غنم و٧ أطنان عجل يومياً

جلنار العلي

كشف مدير المسالخ الفنية في المؤسسة السورية للتجارة مجدي البشير في تصريح لـ«الوطن» أن مسلخ المؤسسة يذبح يومياً ٦٠٠ رأس غنم و٦٠ رأس عجل لمحافظة دمشق، لافتاً إلى أن استهلاك دمشق اليومي من اللحوم يبلغ ٢٠٠ طن دجاج و٣٥ طن غنم و٧ أطنان عجل.

وحول واقع تصدير الأغنام، بيّن رئيس لجنة مصدري الأغنام في دمشق وريفها معتز السواح في تصريح لـ«الوطن» أن لم يتم تصدير أي رأس غنم منذ بداية العام وحتى الآن، موضحاً أن المربين في محافظات حماة وحمص واللاذقية وحلب ودمشق وريفها بانتظار صدور قرار السماح بالتصدير الذي قد يصدر في بداية شهر نيسان القادم ريثما يكون قد انتهى موسم الولادات الذي يبدأ من شهر كانون الأول وحتى نهاية شهر آذار.

وأوضح وجود الكثير من عمليات التهريب من خارج مناطق سيطرة الحكومة والموجود على المناطق الحدودية في محافظات دير الزور والقامشلي والحسكة، إضافة إلى بعض المناطق القريبة من الحدود اللبنانية في محافظة حمص، حيث يتم التهريب إلى العراق وتركيا ليجري تصديره إلى الكثير من الدول الأخرى.

وتوقع السواح أن تنخفض أسعار اللحوم في الأسواق الداخلية مع بداية فصل الربيع، على اعتبار أن وزارة الزراعة قامت بتخصيص خمس مناطق رعي مجاني في البادية السورية واللاذقية وطرطوس، وذلك لمساعدة المربي بألا يتكبّد تكاليف شراء الأعلاف بأسعار مرتفعة، كما تقوم الحكومة بتقديم اللقاحات المجانية والمواد العلفية لقطعان الأغنام لتهيئتها للتصدير لتكون ذات مواصفات عالية ومرغوبة من قبل دول الجوار.

يذكر أن الإقبال على شراء اللحوم من صالات السورية للتجارة يعد جيداً، وذلك نظراً لكون أسعارها مخفّضة عن أسعار الأسواق بنسبة تصل إلى ٢٥ بالمئة، فقد وصلت المبيعات اليومية لصالات محافظة دمشق إلى ٤ أطنان من لحم الغنم، وطن واحد من لحم العجل وطنين من الفروج، علماً أنه توجد ١٠ صالات لبيع اللحوم في محافظة دمشق، و٣-٤ صالات في محافظات حمص وحماة وحلب واللاذقية، وهي ما تسمى بصالات البيع المباشر، إضافة إلى أن عدداً كبيراً من الصالات تبيع اللحوم المجمدة.

يوم مظلم على الكهرباء.. سرقة ١٠٠ طن من الأمراس على خط دير علي- عدرا

مدير عام توزيع الكهرباء لـ«الوطن»: الورشات تحتاج أسبوعاً للترميم ولن يؤثر في التقنين

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة توزيع ونقل الكهرباء أحمد مسلمانة لـ«الوطن» أن تكلفة الأمراس التي سرقت على خطوط نقل الكهرباء بين محطة دير علي في ريف دمشق ومنطقة عدرا تتجاوز ٤ مليارات ليرة.

وأوضح مدير عام المؤسسة أن معظم الأمراس التي سرقت هي من الألمنيوم والفولاذ وأن إعادة تأهيل وترميم الأمراس التي سرقت تحتاج لتكاليف عالية لجهة تأمين البدائل ونقلها وتركيبها وتحتاج للعديد من ورش الكهرباء لاستعادة تركيب الأمراس البديلة.

وتوقع مسلمانة أن الترميم وتأهيل الأمراس التي سرقت يحتاجان إلى مدة أسبوع من العمل بعد تأمين المواد اللازمة.

وأكد أن الكهرباء اتخذت جملة من الإجراءات حول الحادثة ومنها إحالة الملف للجهات المختصة لاستكمال التحقيقات ومتابعة الفاعلين (السارقين).

وحول أثر هذه الحادثة على التغذية على الشبكة بين أنه لن يكون هناك أثر لأنه سيتم الاعتماد على الخطوط البديلة ريثما يتم ترميم الخطوط والأمراس التي تمت سرقتها، مبيناً أن مهمة الخط هي نقل التوليدات من الطاقة من محطة الدير على اتجاه عدرا وتوزيعها على الشبكة كما يقوم الخط بوظيفة الحفاظ على استقرار الشبكة.

وأوضح المدير العام أن هذه الحادثة من سرقة الأمراس ليست الوحيدة وهناك عشرات السرقات والتعديات تحدث يومياً على الشبكة وخاصة شبكة المنخفض في مناطق المخالفات (العشوائيات) وغيرها من المناطق المنظمة وفي القرى والبلدات حيث يقوم بعض الأفراد بهذه السرقات من دون النظر إلى حجم الخطر والأذى الذي يلحق بالشبكة وتعطل الكهرباء ربما عن حي أو منطقة بأكملها.

وكان مدير التشغيل في المؤسسة أحمد النجار أوضح لوسائل الإعلام أن خط دير علي- عدرا في منطقة غرب محطة تشرين الحرارية بريف دمشق بنحو ٢ كيلو متر تعرض لسرقة الأمراس الهوائية ومتممات السلاسل الحاملة للنواقل وتكسير عوازل، ما أدى إلى خروج هذا الخط من الخدمة، مبيناً أن الخط باستطاعة ٤٠٠ كيلو فولط، وأن الأمراس والنواقل سرقت من ٢٠ فتحة تقريباً، بنحو ١٠ كيلومترات أي ما يعادل ١٠٠ طن من الأمراس.

وأشار إلى أن خط عدرا- دير علي يعتبر من الخطوط المهمة جداً لاستقرار الشبكة الكهربائية، لافتاً إلى أن ورشات الصيانة تعمل على إصلاح الخط وإعادته للخدمة.

٤ مليارات ليرة التكلفة الأولية لقيم المسروقات

وكانت منظومة الكهرباء وشبكاتها طالها الكثير من الدمار والتخريب بالأصل خلال سنوات الحرب وهو ما احتاج لتكاليف عالية لاستعادة تشغيل هذه الشبكات خاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة في حين لا تزال الكثير من التعديات والسرقات تحدث على الشبكة بفعل التخريب والسرقة.

قراءة بقواعد وإدارة واستثمار الأموال المصادرة بحكم قضائي مبرم

العكام لـ«الوطن»: جاء القانون للاستفادة من الأموال المجمدة بدلاً من إبقائها في خزينة الدولة دون استثمار

نورمان العباس

أكد عضو مجلس الشعب وأستاذ القانون في كلية الحقوق بدمشق الدكتور محمد خير العكام أهمية القانون المتعلق بإدارة واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة المصادرة بموجب حكم قضائي مبرم.

وقال العكام في تصريح لـ«الوطن»: سابقاً كانت تصدر أحكام المصادرة وتؤول الأموال والعقارات إلى خزينة الدولة العامة من دون استثمارها لذلك جاء القانون للاستفادة من الأموال المجمدة وكُلفت وزارة المالية باستثمارها، إذ إنه قبل هذا القانون كانت الأراضي التي تصادرها الدولة تقوم وزارة الزراعة باستثمارها وأعتقد أن ذلك غير دقيق لأن الوزارة الأكثر تخصصاً بذلك هي وزارة المالية.

وبيّن العكام أن الاستثمار مع القطاع الخاص يحصل وفقاً لمجموعة قوانين ضابطة وناظمة لعمل الوزارة مع تقييم كامل لقيمة العقارات المصادرة ولا يحق لوزارة المالية استثمارها من غير ضوابط، مضيفاً: في ظل الصعوبات الاقتصادية سورية تبحث عن إيرادات كانت منسية بالموازنة العامة للدولة وهذا يحسن الأوضاع المالية ويعود بالنفع على الإيرادات العامة للدولة وقال: إن هذا القانون كان يجب أن يصدر قبل ذلك وتأخرنا بإصداره.

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: القطاع العام يعاني ضعفاً بالهيئات ذات الجانب الإداري والاقتصادي

بدوره أكد الخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس لـ«الوطن» أن أهمية هذا القانون تنبع من خلال تحقيق منفعة تيسيرية لأن هذه الأموال كانت مجمدة لعدم وجود إدارة لاستثمارها، مشيراً إلى أن القانون سمح لوزارة المالية بإعادة إحياء هذه الأموال.

وأشار الجاموس إلى أن المنفعة الحقيقية من هذا القانون هي إمكانية تحريك هذه الأموال والاستفادة منها تنظيمياً واقتصادياً.

وأضاف: تنظيمياً بمعنى أن هذه الأموال قد يكون جزء منها عقارات وأراضي وشركات مساهمة عند إعطاء الصلاحية لوزير المالية بتسيير أمور هذه الشركات والأموال وأن تحل مكان الشخص الذي وقع عليه الحكم المبرم وهذا يعيد الروح إليها وبالتالي يعيد نشاطها الاقتصادي.

ورأى أنه يجب أن يكون المالك الجديد من القطاع الخاص وأن نسعى إلى استثمار هذه الأموال مع القطاع الخاص لأن القطاع العام مازال يعاني وبحاجة إلى وقت أكبر لكي يتعافى وهناك ضعف بالهيئات ذات الجانب الإداري والاقتصادي.

واعتبر أن القطاع العام بحاجة إلى إدارة استثمارية واقتصادية جديدة لمحاولة استغلال الأموال الموجودة فيه ولا يمكن اعتبار هذا القانون بمثابة ترميم للقطاع العام، كما يجب تخصيص هذه الاستثمارات من قبل القائمين على هذا القرار من خلال القيام بشراكات مع القطاع الخاص.